

## مقدمة

لقد حدثت عديد من التغييرات الهامة في العقد الأخير أثرت بشكل ملحوظ على مهنة المراجعة، حيث قامت مهنة المحاسبة العامة **General Accounting Profession** بتطوير مدخل حديث للمراجعة يعتمد على رؤية واسعة للمنشأة محل المراجعة والبيئة التي توجد فيها ، ذلك المدخل يتطلع إلى مخاطر الأعمال التي تواجه المنشأة وكيف تقوم بالرقابة على تلك المخاطر والحد منها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن مدخل المراجعة الحديث يتجه إلى تقييم كيفية إدارة عمليات رقابة المنشأة على مخاطر الأعمال وبعد ذلك يتم التركيز على مراجعة المخاطر المتبقية، وتأسيسا على ذلك تهدف عملية المراجعة الجديدة إلى توفير عملية أكثر كفاءة وفاعلية .

ومن جهة أخرى ظلت مجموعات عديدة من المستخدمين تطلب أن يتحمل المراجعين مزيدا من المسؤوليات كجزء من دورهم المحوري في المجتمع ، ولعل ذلك يكون واضحا تماما في افتراض مسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش ، وقد أكدت الأحداث الحديثة المرتبطة بإفلاس شركة أبزون وغيرها على تلك الاهتمامات .

لذلك فقد توسع المراجعون في تقديم منتجاتهم بحيث تتضمن خدمات تؤكد إضافية **Additional Assurance Services** على سبيل المثال مهام التأكد من إمكانية الاعتماد على نظم المعلومات والتجارة الإلكترونية **E-Commerce** وقياس العناية بالصحة .

وأخيرا وليس آخرا فقد أضحت للتكنولوجيا أثرا جوهريا على العملاء والمراجعين، كما خلقت التجارة الإلكترونية ونظم المعلومات المتكاملة ذات التقنية المرتفعة فرصا عديدة ومخاطر متباينة على كل من الشركة محل المراجعة والمراجع .

وكاستجابة لتلك التغيرات والتحديات اقدم ذلك المؤلف والذي اعتقد انه يوفر فهما للمفاهيم والمبادئ الأساسية لذلك المدخل الجديد في المراجعة وخدمات التأكد ، حيث يتضمن كافة التغيرات والتعديلات الهامة التي تستجيب لتلك البيئة المتغيرة ، ولذلك فقد تم تخطيط وتنظيم ذلك المؤلف تحقيقا لأهدافه بحيث يتضمن ثلاث عشر فصل يتضمن الفصل الأول والثاني تغطية لخدمات التأكد وإطار العمل الدولي لخدمات المراجعة والتأكد ، حيث يتم تناول طبيعة وخواص خدمات التأكد ومدى الحاجة إليها والمعايير التي تحكمها وطبيعة تقاريرها وبصفة خاصة تلك المرتبطة بالقوائم المالية المستقبلية ، والتقارير عن الرقابة الداخلية وخدمات الثقة في الويب والنظام **Web-Trust and Sys Trust** ، كما سيتم استعراض إطار العمل الدولي لخدمات التأكد سواء المتعلقة بالمعلومات المالية التاريخية أو غير التاريخية بالإضافة إلى الخدمات ذات الصلة .

كما يتضمن الفصل الثالث موضوعا جديدا يركز على تحديد دور المراجعة والمراجعين في حوكمة الشركات ، حيث تضمن تعريف طبيعة حوكمة الشركات وأسباب الاهتمام بها في الوقت الحالي ، واستعراض هياكل حوكمة الشركة مع التركيز على الممارسة الأفضل من منظور عالمي ، بالإضافة إلى تعزيز وظيفة ودور المراجع في إطار حوكمة الشركات .

أما الفصل الرابع فقد تناول موضوع الاستقلالية والأخلاقيات المهنية ، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى دليل للسلوك المهني واستقلالية المراجع .

أما الفصل الخامس فقد عني بدراسة موضوعا حديثا عن مراجعة الغش والذي يقدم تغطية موسعة للمسئوليات الجديدة للمراجع عن تقييم الغش وقياس التحريفات الجوهرية في ضوء مثلث الغش الذي أكده إيضاح معايير المراجعة الأمريكية رقم ٩٩ .

في حين أهتم الفصل السادس بمناقشة المسؤولية القانونية للمراجعة في ظل البيئة التنظيمية المتغيرة ، كما تم تغطية كافة تلك المسؤوليات سواء تجاه العملاء أو الطرف الثالث مع تحديد استجابة ورد فعل المهنة تجاه تلك المسؤوليات .

بينما ركز الفصل السابع علي تغطية قضية مثيرة للجدل في أدبيات المراجعة هي جودة عملية المراجعة وخدمات التأكد ، حيث تم تحديد خواص جودة المراجعة وعناصر الرقابة عليها ومداخل قياسها ، كما تم تحديد مدخل مقترح لدراسة جودة المراجعة وخدمات التأكد .

أما الفصل الثامن فقد تضمن موضوع المراجعة الداخلية واستخدام خدمات الغير ، حيث تم تحديد خواص المراجعة الداخلية كجزء متكامل من حوكمة المنظمة ، وكأداة لخدمة لجنة المراجعة والإدارة ، مع استعراض طبيعة خدمات المراجعة ذات القيمة المضافة وعلاقتها بالمراجعة الخارجية ، كما تم دراسة أثار قانون أوكسلي الأمريكي علي المراجعة الداخلية والمعايير الحاكمة لها .

وقد درس الفصل التاسع موضوعا جديدا هو المراجعة البيئية حيث تم التركيز علي أهميتها وحتميتها وخصائصها في تطوير التقرير عنها ومراجعتها داخليا وخارجيا .

كما درس الفصل العاشر مراجعة تكنولوجيا المعلومات ، حيث تم دراسة أثر تعقد تلك التكنولوجيا علي نظم المحاسبة والرقابة ووظيفة المراجعة ، كما تم دراسة المراجعة في ظل بيئة التكنولوجيا المتقدمة سواء حول الحاسب الإلكتروني أو من خلاله أو عن طريقة .

كما ناقش كل من الفصل الحادي عشر والثاني عشر تطبيق معاينة المراجعة علي اختبارات الالتزام واختبارات التحقق الأساسية ، حيث تم تعريف معاينة المراجعة والمصطلحات المرتبطة بها ومتطلبات المعاينة وتطبيق معاينة الصفة الإحصائية وغير الإحصائية علي اختبارات الالتزام بضوابط الرقابة الداخلية ، كما تم تطوير خطة معاينة اختبارات التحقق الأساسية سواء عن طريق معاينة الوحدة النقدية أو معاينة المتغيرات أو المعاينة غير الإحصائية .

وأخيرا وليس آخر فقد ركز الفصل الثالث عشر موضوعا غير تقليديا هو مراجعة الأدوات المالية المشتقة ، حيث تم دراسة طبيعة ومفاهيم الأدوات المالية

والمحاسبة عنها ، ومسئوليات الإدارة والمراجع ، وأهداف استخدام المشتقات وعلاقتها بالمخاطر المالية ، وتأكيدات المراجعة المرتبطة بها وتقييم مخاطر الرقابة المالية عليها ، وإجراءات التحقق الأساسية على المشتقات .

وقد تم مراعاة أن يكون أسلوب ومدخل هذا الكتاب متميزا وفريدا من ناحية الوضوح والدقة والعمق والشمول والبعد عن الشكلية والتعقيد مع الاقتراب من الحداثة والتطوير ، ويتميز الكتاب بعرضه الشامل لكافة موضوعات المراجعة المتقدمة ، والتي تستجيب لكافة التغيرات والتعديلات الحديثة ، كما يتمشى ذلك المؤلف مع كافة معايير المحاسبة والمراجعة سواء الأمريكية أو الدولية ، كما تغطي موضوعات ذلك الكتاب متطلبات القانون الأمريكي المعرف باسم قانون ساربنز - أوكسلي وقواعد التطبيق التي تبناها مجلس الأشراف العالمي على المحاسبة في الشركات العامة وهيئة البورصة الأمريكية ، حيث تم دراسة كافة إنعكاسات ومضامين هذا القانون على مهنة المحاسبة واستقلالية المراجعين وأخلاقيات المهنة وتقارير المراجعة عن التقرير عن الرقابة الداخلية وخدمات المراجعة والتأكد .

ولذلك يعتبر ذلك الكتاب إضافة هامة لسد النقص الواضح في المكتبة العربية سواء في مصر أو باقي الدول العربية والتي تفتقر إلى مراجع عن خدمات التأكد تستجيب للتغيرات والتطورات الحديثة .

ويأمل المؤلف أن يكون قد حقق الأهداف التي سعى من أجلها ، ويمكن أن يستخدم هذا الكتاب في فصل دراسي عن موضوعات متقدمة لخدمات التأكد في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا ، كما يمكن أن يتم الاستعانة به أيضا في مجال الدورات المهنية المتطورة للحصول على لقب المحاسب القانوني ، وذلك الكتاب يعتبر مفيدا أيضا لكافة المراجعين سواء المراجعين الخارجيين أو الداخليين أو الحكوميين .

وختاماً بعد الشكر الدائم لله يتقدم المؤلف إلى كل من ساعد وأسهم في خروج ذلك العمل إلى دائرة النور ويتوجه لهم بالدعاء ليجزيهم الله خير الجزاء ، وأسأل الله العلي القدير أن يجعل ذلك العمل خالصاً لوجهه الكريم وهو من وراس القصد وهو الموفق .

**المؤلف**

**الأستاذ الدكتور**

**أمين السيد أحمد لطفى**

القاهرة

٢٠٠٦